2000 10 02 - 0001 - R

أهالي المعتقلين اعتصموا في بعبدا
إقرار سوري للمرة الأولى:
أقل من ٥٠ لبنانياً في السجون

في اول اقرار سوري باعتقال لبنانيين في سوريا، اعلن مصدر سوري لصحيفة "الشرق الاوسط" الصادرة في لندن امس "ان اقل من ٥٠ لبنانيا معتقلون في سوريا بتهمة التجسس لمصلحة اسرائيل"، مشيرا الى "ان اسماءهم معروفة ويزورهم اماليهم".

واذ وصف الارقام التي تتداولها جمعيات حقوق الانسان اللبنانية "بانها ليست صحيحة ومبالغ فيها"، اوضح ان "مؤلاء الموقوفين قبض عليهم بتهمة الارتباط باسرائيل او التجسس على الاهداف السورية لحساب اسرائيل وعلى الاراضي السورية تحديدا"، مشددا على انه "من حق اي دولة ان تضمن امنها وسلامتها".

وابدى تفهمه لتحرك اهالي المعتقلين ومطالبتهم بمعرفة مصير ابنائهم واخوتهم، لكنه قال "ان الملام في هذا التحرك ليس الاهالي بل اولئك الذين يوحون لهم وفي هذا التوقيت تحديدا ان البحث عن ابنائهم يجب ان يكون في سوريا حصرا، علما ان خيوط العداء التي كانت تكبل المجتمع اللبناني كثيرة ومتشابكة".

اعتصام الاهالي

وجاء هذا الاعلان غداة تنفيذ اهالي المعتقلين في السجون السورية اعتصاما امام المدخل الخارجي للقصر الجمهوري في بعبدا السبت مطالبين بمقابلة رئيس الجمهورية اميل لحود لتثبيت الاعتراف الرسمي بقضيتهم.

وقال الاهالي في بيان "انهم حملوا صورا للمعتقلين مطالبين بالافراج عنهم. فتم اعتراض المسيرة واقفلت الطريق زهاء ساعتين، بعدما افترشها زهاء ٣٠٠ من الاهالي، وتم الاتصال برئيسة اللجنة صونيا عيد ورئيس لجنة دعم المعتقلين والمفقودين غازي عاد. ولم يتمكن الاهالي من مقابلة الرئيس لحود لانه كان خارج القصر، فتم التفاهم على اختيار ثمانية اشخاص لمقابلة المسؤولين. وتوجهت السيارات الى وزارة الدفاع حيث تمت مقابلة العقيد جورج خوري الذي أبلغ الى الاهالي انه كلف شخصيا معالجة الموضوع مع اللجنة".

وشدد الاهالي على المطالب الآتية:

"– الاعتراف الرسمي بوجود لبنانيين معتقلين في السجون السورية.

– الطلب من الدولة نشر لائحة باسماء المعتقلين واماكن وجودهم والتهم الموجهة اليهم.

– مقابلة الرئيس لحود شخصيا لتثبيت الاعتراف الرسمي بالقضية".

وتم الاتفاق على رفع المطالب الى الرئيس لحود وتحديد موعد للقائه.

طالبت "منظمة دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين" "الحكومة اللبنانية ونقابة المحامين وعبرهما السلطات السورية بنشر لائحة مفصلة باسماء المعتقلين الخمسين واماكن وجودهم والتهم الموجهة اليهم اضافة الى الاحكام الصادرة بحقهم" في ضوء الاقرار السوري.

وقالت "ان الاعتراف بوجود معتقلين لبنانيين في السجون السورية يناقض تماما الموقفين الرسميين اللبناني والسوري اللذين ينفيان دائما وجود احياء. ان سياسة النفي التي اتبعتها السلطات اللبنانية توجت بتقرير "لجنة الاستقصاء والتحري" (شكلت بقرار من الحكومة اللبنانية في ٢١ كانون الثاني ٢٠٠٠) التي ذكرت انه عند مراجعة السلطات السورية للسؤال عن ١٦٨ حالة مرفوعة للجنة كان الجواب النفي. واليوم يأتي الجواب ان هناك ٥٠ معتقلا. وتجدر الاشارة الى ان السلطات السورية ذكرت في ٣ اذار ١٩٩٨ ان هناك ٢٥ معتقلا لبنانيا فقط بتهمة التجسس لمصلحة اسرائيل".